مجتمع

2023 ثاني أكثر السنوات حراً في إسبانيا

اعتُبر العام 2023 ثاني أكثر الأعوام سخونة على التوالي في إسبانيا منذ بدء تدوين البيانات ذات الصلة قبل أكثر منذ ستة عقود، كما أعلنت الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية. وبلغ معدل درجات الحرارة العام الماضي 15،2 درجة مئوية أي أعلى بمقدار 1،2 درجة عن المعتاد، كما قال المتحدث باسم وكالة الأرصاد روبن ديل كامبو. وذكرت الوكالة أن «معدل درجات الحرارة في إسبانيا ارتفع بأكثر من 1،5 درجة مئوية منذ عام 1961 (عام بدء تسجيل البيانات)، وسُجلت السنوات العشر الأكثر سخونة في القرن الحادي والعشرين». (فرانس برس)

منظمة «المطبخ العالمي» تعلّق أنشطتها في رفح

قررت منظمة «المطبخ المركزي العالمي» الخيرية تعليق أنشطتها في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، إثر تكثيف إسرائيل هجماتها في المنطقة. وقالت في بيان نشرته عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إن «الهجمات المستمرة اضطرتنا إلى تعليق عمل مطبخنا الرئيسي في رفح، ونقل العديد من مطابخ مجتمعنا إلى الشمال». وشدد البيان على أن الوضع في المنطقة خطير، مؤكداً أن فريق المطبخ المركزي العالمي في فلسطين لا يزال رغم كل شيء يواصل أنشطته كل يوم. وأوضحت أنها وزعت 100 ألف وجبة في المنطقة، أول من أمس الأربعاء. (الأناضول)

19 شهيداً للهلال الأحمر الفلسطيني

أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني استشهاد اثنين من طواقمها في قصف إسرائيلي على مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، ما رفع عدد شهدائها إلى 19 منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وقالت عبر منصة «إكس»: «تمكنت طواقمنا من انتشال جثماني المسعفين هيثم طوباسي وسهيل حسونة، اللذين استهدفهما الاحتلال ليلة الأربعاء في منطقة تل السلطان، غربي رفح». وأوضحت أن الجيش الإسرائيلي «قصف بشكل مباشر مركبة إسعاف تابعة للهلال الأحمر في تل السلطان أثناء تأديتهما (طوباسي وحسونة) واجبهما الإنساني»، مضيفة أنه «باستشهاد طوباسي وحسونة يرتفع عدد شهداء الجمعية إلى 19 استهدفهم الاحتلال وهم على رأس عملهم الإنساني». من جهتها، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن الاحتلال الإسرائيلي استهدف سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في رفح، ما أدى إلى استشهاد مسعفين، وقالت إنها تدين جريمة الاحتلال الإسرائيلي البشعة باستهدافه سيارة إسعاف تتبع للهلال الأحمر الفلسطيني، الأربعاء، في محافظة رفح. وتعرّضت مقار جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مدن قطاع غزة لدمار كبير، إلى جانب انتهاكات أخرى ترتكبها القوات الإسرائيلية بحقّها، من قبيل استهداف مركباتها على الطرقات ومنعها من تنفيذ مهامها ونقل الجرحى بفعل القصف الإسرائيلي العنيف والمتواصل. وخلف العدوان الإسرائيلي أكثر من 117 ألف فلسطيني بين قتيل وجريح، معظمهم أطفال ونساء، ونحو عشرة آلاف مفقود وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة أطفال ومسنين.

(الأناضول، العربي الجديد)

تواصل إسرائيل الانتهاكات بحق الهلال الأحمر الفلسطيني (فرانس برس)

جدال حول حظر النقاب في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تشهد روسيا نقاشات وسجالات حادّة بشأن اقتراح رئيس مجلس حقوق الإنسان، التابع للرئاسة الروسية، فاليري فاديف، حظر ارتداء أغطية الرأس النسائية التي تخفي الوجه بالكامل باستثناء العيون، وفي مقدمها النقاب. وبرر فاديف اقتراحه بالوضع الراهن الصعب، ومخاطر وقوع هجمات إرهابية مماثلة للهجوم الذي استهدف قاعة «كروكوس سيتي هول» للعروض في موسكو، مارس/ آذار الماضي، وأسفر عن أكثر من 140 قتيلاً. وأثار الاقتراح جدلاً واسعاً بين من يرون أن حظر النقاب حق مشروع لدولة علمانية مثل روسيا، وآخرين يعتبرون أن الحظر يمسّ بحق المسلمين في البلاد الذين يقدّر عددهم بنحو 20 مليوناً.

يقول مفتي موسكو، إلدار علاء الدينوف، لـ«العربي الجديد»: «يجب توخي الحذر في المسائل الدينية الحساسة مثل اللباس. نتفهم أن الدعوات لحظر النقاب تهدف إلى تأمين سلامة المواطنين، خصوصاً من مخاطر الإرهاب، لكن في الوقت نفسه يجب مراعاة أن الإسلام بجميع تعاليمه ومذاهبه لا يحظر النقاب، بل تتراوح الأحكام بين الحياد والإلزامية، لذا نحن مستعدون للحوار، ونقترح مناقشة مدى أهمية حظر النقاب لأمان المواطنين». وحول رؤيته لموقف مسلمي روسيا من إمكانية حظر النقاب، يقول: «هذه مسألة أليمة للنساء اللواتي قررن ارتداء النقاب، ويرين أن هذه الدعوات تنتهك حقوقهن. وقد تتفهم أخريات هذا الموضوع ويتبنين مواقف محايدة. وفي كل الأحوال يجب إدراك أن المجتمعات تبدي حساسية حيال القضايا الدينية، لذا نحذر من خطورة تداعيات الحظر». ورغم ذلك، يقرّ الدينوف بأن «النقاب غير منتشر بين مسلمي روسيا، إذ يمكن مصادفة نساء يرتدين النقاب في مختلف الأقاليم الروسية، لكن الظاهرة في روسيا أقرب إلى حالات فردية». واللافت أن ارتداء النقاب أو البرقع، ليس من بين التقاليد المنتشرة في الجمهوريات ذات الغالبية المسلمة في روسيا، مثل الشيشان وداغستان وتتارستان. من جهته، يرى عضو مجلس العلاقات بين القوميات التابع للرئاسة الروسية، بوغدان بيزبالكو، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «فرض حظر ارتداء النقاب في روسيا سيكون إجراءً طبيعياً، نظراً إلى الطابع العلماني للدولة، وقد حصلت تجارب مماثلة في جمهوريات سوفييتية سابقة في آسيا الوسطى». يتابع: «أعتبر مبادرة حظر ارتداء النقاب في روسيا أمراً طبيعياً، خاصة أن جمهوريات آسيا الوسطى فرضت هذا الحظر، رغم أن الغالبية الساحقة من سكانها من معتنقي الإسلام، فكيف حال بلادنا العلمانية التي لا داعي لجعلها موطناً للإسلام الراديكالي، والسماح بإقامة جيوب تطبق أحكاماً موازية للدولة». ومع انفتاح روسيا على العالم العربي في السنوات الأخيرة، أصبح من المعتاد رؤية أفواج سياحية قادمة من الدول العربية والخليجية، تضم نساءً يرتدين ملابسهن التقليدية، بما فيها الخمار والنقاب. وحول رؤيته لتأثير حظر النقاب على حركة السياحة الخليجية الوافدة إلى روسيا، يضيف بيزبالكو: «من يعتبرون النقاب جزءاً أساسياً من لباس زوجاتهن سيمتنعون عن السفر إلى روسيا، لكنني أعتقد بأن قسماً كبيراً من السياح لا يرى أن المسألة جوهرية، والفئة الوحيدة التي يمكن أن تُستثنى من الحظر هي زوجات وبنات الدبلوماسيين الأجانب». من جهة أخرى، يأسف الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية المستشرق، كيريل سيميونوف، من طريقة الترويج لحظر النقاب إعلامياً ومجتمعياً، وتصنيف معارضيه باعتبارهم متشددين. ويقول سيميونوف الذي اعتنق الإسلام، لـ«العربي الجديد»: «أكبر مشكلة في قانون النقاب هي كيفية الترويج له بطريقة عدوانية، وتصنيف من لا يدعمه بأنهم أعداء للشعب ووهابيون وراديكاليون لمجرد سعيهم للتوضيح أن ارتداء النقاب من التعاليم غير الإلزامية في الإسلام بمذاهبه الأربعة، وليس اختراعاً للراديكاليين الضالين». ويلفت إلى أن «معارضي حظر النقاب ليسوا بالضرورة من أنصار ارتدائه، وأن ما يزعجهم هو فرض المسألة والنقاش حولها بطريقة تبدو وكأنها إشارة سلبية للمسلمين، ووضعهم أمام خيارين، إما الصمت وإما تصنيفهم باعتبارهم راديكاليين».

في المقابل، حظي مشروع حظر النقاب بدعم الأوساط الأرثوذكسية الروسية. واعتبر مؤسس قناة «تسارغراد» ذات التوجهات المحافظة قسطنطين مالوفييف أن المبادرة تشكل «اختباراً لروسيا».

استطلاع رأي

في 22 مايو/ أيار الجاري، أطلقت قناة «تسارغراد» ذات التوجهات المحافظة استطلاعاً شارك فيه نحو 1,7 مليون مستخدم. وأجاب 86 في المائة منهم بـ«نعم، يجب أن يكون الوجه مكشوفاً في الأماكن العامة»، في حين أجاب 3 في المائة منهم بـ«لا، هذا ينتهك حقوق المؤمنين»، بينما رأى 7 في المائة منهم أنه يجب ترك المسألة لسلطات كل إقليم.

تحقيق

التهجير المستمر الذي يعيشه الغزيون في ظل استمرار العمليات العسكرية، وآخرها في مدينة رفح، وضيق الخيارات وعدم توافر الخيام، دفع البعض إلى اللجوء إلى المدارس والبيوت المدمرة، وخصوصاً في خانيونس

مدارس وبيوت مدمرة

أنقاض خانيونس ملجأ للمهجرين

غزة ـ **امجد ياغي**

بعد نزوح أكثر من مليون غزي من مدينة رفح جنوبي القطاع، لم يكن أمام البعض إلا محاولة العثور على أماكن لاستقبالهم تحت أية ظروف، ولم يتمكن كثيرون من الحصول على خيام جراء قلة المساعدات المقدمة، وخصوصاً خلال الأيام الأخيرة، ما اضطر البعض إلى مشاركة عائلات أخرى خيامها، فيما وجد آخرون أنفسهم مضطرين إلى الذهاب إلى أي مكان، وإن كانت بيوتاً مدمرة، ومهما كان حجم الدمار فيها.

ويقيم غزيون في مدارس في مدينة خانيونس تعرضت لتدمير وحرق من قبل الاحتلال الإسرائيلي، عقب العملية العسكرية في خانيونس، التي استمرت أكثر من شهرين، علماً أنه انسحب من المدينة في بداية إبريل/ نيسان الماضي. كذلك استقر البعض في منازل مدمرة وأخرى من دون سقف. وفي المدارس المطلة على شارع السوق في منطقة البلد وسط مدينة خانيونس، أحرق الاحتلال الإسرائيلي عدداً كبيراً من المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، التي كان قد نزح إليها عشرات الآلاف الغزيين من مختلف المناطق والمدارس، الدمار الكبير غير ملامح المناطق بالكامل. مع ذلك، عاد مهجرون إليها، على الرغم من الدمار. سارة عقل الخمسينية، هُجّرت من مدينة غزة مرات عدة، وفقدت نجلها الأصغر محمد وهو في الـ 20 من عمره، وتلقت نبأ استشهاده وهي في رحلة نزوح من مدينة غزة إلى مخيم النصيرات وسط القطاع. لكن خلال النزوح الأخير من مدينة رفح، أي قبل حوالى عشرة أيام، توجهت إلى إحدى المدارس في مدينة خانيونس، بسبب عدم توافر الخيام ولا المال أو أي مكان تلجأ إليه وعائلتها.

توجهت عقل وعدد من النساء والرجال إلى مدرسة مدمرة ومحترقة حيث الركام في كل مكان، لكنه كان الخيار الوحيد بالنسبة إليهم بعد بحث استمر أياماً. في الوقت الحالي، تعيش بين ركام وأبواب محطمة وزجاج متناثر حاولت إبعاده عن الفصول الدراسية التي باتت مأواها الجديد، بالإضافة إلى آخرين. تقول لـ«العربي الجديد»: «نعيش في مدرسة محترقة غالبيتها لا تصلح للسكن. لكن أين سنذهب؟ ليس لدينا منازل في مدينة غزة، كما أن الحيّ الذي كنا نعيش فيه بات مدمراً. لا يوجد مراحيض ولا مياه للشرب أو الاغتسال، ولا طعام وبتنا نعاني بسبب الجوع. في الأيام الأولى، توجه عدد من الرجال إلى الأونروا لإخبار فريقها عن إقامتنا في المدارس من أجل إحضار مساعدات لنا»، تضيف: «بحثنا عن خيام أو قطع قماشية أو أي شيء يمكننا من صناعة خيام، لكننا لم نتمكن من الحصول على شيء. كنا في مدرسة في حيّ تل السلطان، لكن أُخرجنا منها لكونها باتت خطرة. ولم تحضر لنا وكالة الغوث الطعام بسبب القصف الإسرائيلي وقلة المساعدات التي كانت تصل إليها. ولاحقاً، توقفت عن خدمة النازحين وتقديم المساعدات في مدينة رفح». وتوافد عدد من العائلات إلى مكان وجود عقل، بعضهم كان يقيم في أحياء غزة الشرقية، وراحوا يدل بعضهم البعض على أماكن النزوح والمساعدات حتى يبقوا مجتمعين كما كانوا في أحيائهم. كذلك قدمت عائلات أخرى بعد تشديد العمليات العسكرية والحجز الإسرائيلية على أحياء وسط مدينة رفح وغربها، وباتت المدرسة تضم المئات. وصلت عائلة محمد السلطان (35 عاماً)، صباح أمس الخميس، إلى مدرسة توجد فيها عقل ومئات المهجرين. صعد إلى أحد الفصول في الطابق الثاني، وقد فضّل المدرسة على منزل مدمر وابل إلى السقوط كان ينوي البقاء فيه على مقربة من مخيم خانيونس في قلب المدينة. عمد إلى إخراج جميع الحطام والركام من الفصل، ووضع فرشة مهترئة حملها معه من مدينة رفح. يقول السلطان إنه بسبب ظروف القفص والحر الشديد، فضّل المدرسة على الرغم من تحطم الأبواب والنوافذ ووجود رائحة حريق، على البقاء في العراء من دون سقف، وقد اختبر الأمر حين عاش وأسرته ثلاث ليال في العراء بعد مجزرة رفح الأخيرة في مخيم البركسات. كان في حيّ تل السلطان الذي تعرّض لقصف شديد وخرج وعائلته سيراً على الأقدام وسط القصف. يقول في حديثه لـ«العربي الجديد»: «وجدنا مكاناً وبقينا فيه، لكننا جائعون ولا نملك المال أو الطعام أو المياه. حاولت البحث عن مرحاض فلم أجد. أردت الاستحمام فلجأت إلى مكان في المدرسة واستحممت بزجاجة مياه مالحة. صار عددنا في هذه المدرسة ومدارس أخرى بالمئات، وتزداد أوضاعنا الإنسانية تدهوراً». شقيق السلطان الأكبر عماد جلس في أحد البيوت المدمرة الذي يضم عائلات، علماً أن بعض غرفه باتت من دون سقف. يبيت المهجرون في البيت ليلاً فيما يقضون نهارهم في الشوارع باحثين عن الظل، إذ يصعب البقاء تحت أشعة الشمس طوال الوقت. يشير عماد إلى أنه ينام وعائلته في الغرفة لأنهم لا يملكون خياراً بديلاً ولم يعثروا على خيام أو مدارس للإيواء. ويتابع لـ«العربي الجديد»: «يضع البعض الأقمشة مكان الأبواب المحطمة، ويختارون غرفة للجلوس فيها، فيما يعيش آخرون في منازل آيلة إلى السقوط. قسم من المنزل الذي أعيش فيه يُعَدّ آيلاً إلى السقوط، بينما الجزء الآخر لا يزال صامداً. أجبرنا الاحتلال على النزوح مراراً، وإلى أماكن يستحيل العيش فيها، وكأننا قطيع من الأغنام». يضيف: «جميعنا نعيش باقل من وجبة في اليوم. وكلما توجهنا إلى المنظمات طلباً للمساعدات، يخبروننا أن المتاح هو ما نحصل عليه. لا يوجد مياه للاغتسال ولا مراحيض ولا أية مقومات للحياة. شقيقي الموجود في المنطقة الشمالية، التي نزح إليها من مخيم جباليا، يعيش ظروفاً مماثلة تماماً». دمّر الاحتلال الإسرائيلي مدينة حمد التي شيدت بدعم قطري، وقد خُصصت لإيواء عائلات الشهداء والأرامل واليتامى والعائلات الأشد فقراً في قطاع غزة، بالإضافة إلى ذوي الدخل المحدود. وأخيراً، عاد بعض ممن كانوا يعيشون فيها إليها، وإن كانت منازلهم قد دمرت بالكامل. واجتمعت عائلات في بيوت لم تدمر بعد. يقول محمد حفاظ (50 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «نحن من الذين نزحوا في شهر ديسمبر/ كانون الأول العام الماضي، ودمر الاحتلال الإسرائيلي المبنى الذي كنا نعيش فيه بالكامل. وعندما نزحنا من مدينة رفح، لم تكن الخيام متوافرة، فتوجهنا إلى حيث كنا نعيش، وكان أحد جيراننا قد فتح منزله المدمر أمام 8 أسر، فيما عمدت عائلتنا إلى إزالة الركام من بعض المنازل التي أصبحت تؤوي ما لا يقل عن 45 فرداً، على الرغم من صعوبة الأمر، إلا أنه يبقى أفضل من الخيام. على الأقل، بات لدينا مأوى. في المقابل، فإن الغذاء غير مؤمن». يعيش الغزيون في المنطقة الشمالية تهجيراً مستمراً بعدما استهدف الاحتلال الإسرائيلي معظم منازل المهجرين في مخيم جباليا، ووصل البعض إلى مناطق غرب مدينة غزة التي امتلأت المدارس والبيوت المدمرة فيها بالعائلات. تقيم أسرة حازم المصري في أحد المنازل المدمرة، ويقول إنه يعيش في غرفة سفلية للمنزل، أو ما تعرف بـ«غرفة الدرج». يضيف: «جميع المنازل في غزة مدمرة أو ألحقت بها أضرار بالغة. أعيش في منزل لا أعرف أصحابه بعدما عجزت عن إيجاد مكان للإيواء، بسبب امتلاء المدارس. لم يكن أمامي غير الجلوس في غرفة صغيرة مع عشرة من أفراد عائلتي. المهم أن ننتهي الحرب». وتشير الأونروا إلى أن العائلات النازحة أصلاً بدأت النزوح مرة أخرى بسبب انعدام الأمن وأوامر الإخلاء الإسرائيلية، لافتة إلى أن العدد التقديري للنازحين من رفح بلغ حوالى المليون، مع نزوح 100.000 شخص آخر في شمال غزة. وأُخلي معظم ملاجئ الأونروا في رفح، مع انتقال النازحين إلى خانيونس ودير البلح. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، حدث انخفاض كبير في إنتاج المياه النظيفة في جميع أنحاء قطاع غزة، ما أثر بوصول حوالى 500.000 شخص إلى خدمات إمدادات المياه. ويُعزى هذا الانخفاض إلى الأضرار التي لحقت بالعديد من المرافق، بما في ذلك محطات المعالجة والآبار ومحطات الضخ، التي أصبحت غير صالحة للعمل بسبب القصف المستمر، أو نقص الوقود، أو عدم إمكانية الوصول إلى أعمال الصيانة.

يعيش في مبنى مدمر جزئيا (بشار طالب/ فرانس برس)

1,000,000
تقريباً هو العدد التقديري للنازحين من رفح بحسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

نقص الغذاء والمجاعة يهددان السودان بسبب شح المساعدات

بالإضافة إلى التهديدات الأمنية، بات الجوع عاملاً إضافياً ومهدداً للسودانيين في ظل استمرار الحرب وعرقلة وصول المساعدات

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تتوالى التحذيرات الدولية من مجاعة ونقص في الغذاء في السودان بعد حوالى 13 شهراً على بدء الحرب. ففي الخامس عشر من إبريل/ نيسان الماضي، اندلع قتال عنيف بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وشمل غالبية ولايات البلاد التي تعاني أصلاً من أزمة اقتصادية وزيادة في معدلات الفقر، وانتشار البطالة وسط الشباب، بالإضافة إلى نزاعات قبلية. وتسببت الحرب حتى الآن في مقتل أكثر من 15 ألف مدني ونزوح ما يزيد عن ثمانية ملايين شخص. كما أدت إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وتدنٍ في إنتاج المحاصيل الغذائية، وارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الحياتية، عدا عن فقدان مئات العمال لوظائفهم سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

ونتيجة للاضطرابات الأمنية، تتعرض القوافل التجارية لعمليات نهب على الطرقات الرئيسة أو المستحدثة، كما يمنع كل طرف من الأطراف المتحاربة إيصال المواد الغذائية إلى مناطق سيطرة الطرف الآخر، اعتقاداً منه أنه يستخدمها لمصلحة تغذية جنوده.

وتتوالى التحذيرات من حدوث مجاعة في البلاد. وتقول منظمات دولية إن ما لا يقل عن خمسة ملايين شخص في السودان باتوا على حافة المجاعة، ومعظمهم في مناطق النزاع، بما في ذلك دارفور ومنطقة كردفان والخرطوم. وتعد الأمم المتحدة على قائمة أكثر الجهات تحذيراً من المجاعة في ظل عدم الاستجابة الدولية لنداءات الاستغاثة التي تطلقها لتمويل برامج الإغاثة. ويقول المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ينس لايركه، في تصريحات صحافية، إن نصف سكان السودان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وإن المجاعة تقترب والأمراض تقترب، كما أن القتال يقترب من المدنيين وخصوصاً في دارفور غربي البلاد. وقبل أيام، أنهى نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي كارل سكاو زيارته إلى السودان، وقال إن الوضع هناك يائس ويتدهور بسرعة، مشيراً إلى أن 18 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولا يمكن للبرنامج الوصول إلا إلى ما بين 25 و30 في المائة منهم فقط. ويوضح أنه لم يتبقَ سوى بضعة أسابيع لتخزين الإمدادات الغذائية في أجزاء من دارفور وكردفان قبل أن يبدأ موسم الأمطار ويصبح العديد من الطرقات غير صالح للاستخدام، مشيراً إلى أن المزارعين يحتاجون للوصول بأمان إلى أراضيهم الزراعية قبل هطول الأمطار.

ويؤكد سكاو أن الوضع في السودان لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه، مشيراً إلى أن أعداد المتأثرين ربما تكون قد زادت بشكل كبير منذ آخر تقييم لتصنيف مراحل الأمن الغذائي في ديسمبر/ كانون الأول 2023، مجدداً التحذيرات من أن السودان قد يصبح «أسوأ أزمة جوع في العالم» مع دخول الصراع عامه الثاني. وتعد ولايات دارفور وكردفان (غرب) والجزيرة (وسط) من أكثر المناطق المتأثرة بالنزاع الدائر، والأكثر تأثراً بنقص الغذاء. وفشلت المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية - شمال في التوصل لاتفاق لتسهيل المساعدات الإنسانية إلى منطقتين هما جبال النوبة والنيل الأزرق، في ظل تفاقم أزمة الجوع في جبال النوبة وقد اضطر بعض السكان هناك إلى أكل أوراق الأشجار، بحسب أحد الناشطين في العمل الطوعي الذي رفض ذكر اسمه لأسباب أمنية. وأبدى الأخير خيبة أمله في تحويل أطراف النزاع المساعدات الإنسانية إلى بند سياسي أو شرط لتحقيق مكاسب عسكرية. ووحث المجتمع الدولي الإنساني على ممارسة ضغوط كثيفة لتلافي موت جماعي للسودانيين من جراء الجوع إذا لم تنتهِ الحرب، أو السماح بدخول آمن للمساعدات الإنسانية. ويشكو المواطنون في ولاية الجزيرة، كبرى الولايات السودانية وأكثرها كثافة سكانية، القيود التي تفرضها قوات الدعم السريع على نقل المواد الضرورية من مكان إلى آخر، منها فرض رسوم مالية عالية أو نهب المواد التجارية نفسها أو مصادرتها. ويقول أحد سكان الولاية مبارك الزين، إن أسعار السلع الغذائية ارتفعت بشكل جنوني، كالللحوم أو السكر أو الدقيق أو الزيوت مع انعدام بعضها مثل الخضار. ويشير إلى أن الوضع قابل للتعقيد عقب فشل الموسم الزراعي الشتوي والخسائر التي تعرض لها المزارعون من جراء عدم تسويق محاصيلهم وعدم نقلها بسبب الظروف الأمنية وتركها في المزارع. ويقول الزين لـ «العربي الجديد» إن مؤشرات الجوع بدت واضحة للعيان، وخصوصاً بعدما منعت السلطات العسكرية في نهر النيل الواقعة تحت سيطرة الجيش، خروج سلع الدقيق والزيوت والسكر إلى ولاية الجزيرة، معتقدة أن التجار يسلمونها للدعم السريع، مؤكداً أن القرار سيخنق ولاية الجزيرة تماماً وما علينا إلا أن ننتظر الجوع.

ولا تتخذ أطراف الحرب بشكل عام أية إجراءات بشأن تخفيف الأعباء المعيشية. وتنفي السلطات السودانية وجود مؤشرات عن مجاعة في البلاد، استناداً إلى ما قاله وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم في تصريحات صحافية قبل أيام. أضاف أنه لا توجد مجاعة في السودان نظراً لعدم وجود مشكلة في الإنتاج. لكن التحدي الرئيسي يتمثل في توزيع الإنتاج وإيصاله إلى المحتاجين في المناطق المختلفة مثل جنوب كردفان، حيث تواجه الحكومة صعوبات في توفير مسارات آمنة. وهذا ما يذهب إليه المزارع في مشروع الجزيرة طارق أحمد، الذي يستبعد حدوث مجاعة على الأقل بموجب المعطيات الحالية. ويشير إلى أن الواقع على الأرض سيحدد التهديدات التي تؤثر على الموسم الزراعي الذي يواجه تهديدات أخرى تتعلق بالري وغير ذلك، مبيناً أن مشروع الجزيرة ينقسم إلى جزأين: المناقل والجزيرة.

ويؤكد الناطق الرسمي باسم برنامج الأغذية العالمي في السودان محمد جمال الدين، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن وضع الأمن الغذائي في السودان مقلق بشكل كبير وخصوصاً مع بدء موسم الجفاف وقرب بداية هطول الأمطار في الإقليم الغربي، الأمر الذي يحد الحركة بشكل كبير ويجعل مهمة إيصال الغذاء صعبة جداً. ويبين أن برنامج الغذاء العالمي حدد 41 منطقة ساخنة يوجد فيها حوالي مليونين ومائة ألف شخص يواجهون خطر الانزلاق إلى المستوى الخامس من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وهو ما يُعرف بالمجاعة. وحول زيادة عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية في الشهر الأول من العام الثاني من الحرب، يوضح جمال الدين أن الاحتياجات الإنسانية إلى تصاعد مستمر في ظل استمرار القتال وخصوصاً في مدينة الفاشر، وهي منطقة مركزية تؤوي العديد من النازحين حتى ما قبل الحرب. ويمر عبرها العديد من القوافل الإنسانية إلى مناطق أخرى في الإقليم، مشيراً إلى أن برنامج الأغذية العالمي يحتاج بشدة للوصول إلى مناطق مثل الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور للحاق بالوضع الإنساني المتدهور وتفادي خطر المجاعة الذي بات يلوح في الأفق.

إلى ذلك، يقول نائب رئيس تجمع مزارعي السودان غريق كمبال، لـ «العربي الجديد»، إن الأمن الغذائي في البلاد مهدد، وبات يعتمد على الإغاثة التي ترسلها المنظمات بما فيها من ذل وإهانة، مؤكداً أن البديل هو أن يتجه الجميع نحو الزراعة وإنجاحها. ويشير إلى أن مشروع الجزيرة، وهو أحد أكبر المشاريع، خرج عن دائرة الإنتاج بنسبة تقارب 100 في المائة، بالإضافة إلى أن حصاد آخر موسم بالمشروع تم نهبه بواسطة الدعم السريع. ولم يكن هناك عائد بالنسبة للمزارع ولا عائد للسودان».

تأمين الطعام ليس بالأمر السهل (فرانس برس)

عجز غزيون عن إيجاد أقمشة أو غير ذلك لبناء خيام

عائلات مهجرة بدأت النزوح مرة أخرى بسبب انعدام الأمن

جرائم قتل الأقارب المتكررة تخيف المغاربة

مؤخراً، توالت جرائم قتل الأقارب في المغرب، وهو ما بات يُقلق المواطنين ويطرح تساؤلات حول أسبابها التي قد تكون اقتصادية واجتماعية ونفسية وغير ذلك

الرباط ـ **عادل نجدي**

أعادت جريمة قتل مغربي زوجته وحماته وابنه الرضيع في إقليم الحوز (وسط البلاد)، يوم الثلاثاء الماضي، إلى الواجهة جرائم قتل الأقارب في المجتمع المغربي. ولا يكاد يمر وقت على وقوع جريمة حتى يتم الإعلان عن وقوع أخرى، ما يشير إلى تصاعدها في المجتمع. وهزت جريمة قتل مروعة جماعة أغواطيم نواحي تحناوت بإقليم الحوز، وأقدم زوج على قتل زوجته وحماته وابنه الرضيع، فيما أصيبت شقيقة زوجته بجروح بليغة نُقلت على إثرها إلى المستشفى وهي في حالة حرجة. وبينما تعكف السلطات الأمنية على التحقيق في ملابسات الجريمة التي أثارت ضجة مجتمعية بعد إلقاء القبض على الجاني، تحدثت مصادر محلية عن خلافات زوجية ومشاكل عائلية تقف خلف ارتكاب الجاني جريمته، وكانت هذه الخلافات موضع شكاوى سابقة لدى مصالح الدرك الملكي بجماعة أغواطيم. وفي الآونة الأخيرة، تشهد البلاد جرائم قتل بشعة، أبطالها أزواج وزوجات وآباء وأمهات وأبناء نفذوا جرائمهم وسط ظروف مختلفة، لكن النتيجة هي قتل أناس تربطهم صلة قرابة مع القاتل، ما يطرح علامات استفهام كبيرة بشأن دوافع وأسباب تكرارها. وفي 17 إبريل/ نيسان الماضي، شهدت مدينة الجديدة (جنوب مدينة الدار البيضاء) جريمة راح ضحيتها مسن، بعدما أقدم ابنه على الاعتداء عليه بالضرب. وتكرر الأمر في مدينة وجدة (شرق البلاد) في 16 مارس/ آذار الماضي، حين قتل شاب زوجة أبيه بواسطة بندقية صيد، قبل أن ينتحر.

كما شهدت مدينة العرائش (شمال) في 12 مارس/ آذار الماضي الموافق لأول أيام رمضان في البلاد، جريمة مروعة راحت ضحيتها سيدة في الستينيات من العمر، بعدما قتلها ابنها المدمن على المخدرات. في هذا السياق، يقول الباحث في علم الاجتماع، هشام بوقوشوش، إن «التصاعد المطرد لمستوى وبشاعة الجرائم في المجتمع المغربي يثير أكثر من تساؤل حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، ويحيلنا إلى تتبع مؤشرات منسوب الحقد الاجتماعي ومدى امتلاك الفرد ملامح الهوية والانتماء»، موضحاً أن «توالي وتلاحق الأزمات الاجتماعية الأسرية والاقتصادية وما تنتجه من اضطرابات نفسية أثرت بشكل كبير في العلاقات الإنسانية، التي أصبحت مبنية على منسوب بكاد ينعدم من القيم». ويوضح في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن «الجريمة خليط من الدوافع المرتبطة بالقيم والتربية والظلم الاجتماعي والتوازن النفسي. كل فرد يعيد ترتيب حياته الشخصية وفقاً لمتغيرات اجتماعية ونفسية وتربوية وقيمية تحركها تفاعلات مجتمعية يفقد ضمنها الفرد القدرة على إدارة تفاصيل حياته، محاولاً تجنب الوقوع في المخالفات والجرائم. الشخص الذي فقد تقديره لذاته وتقدير المجتمع له، وعانى اضطرابات نفسية وفقد الآليات الدفاعية القيمية والتربوية، لن تشكل له القواعد القانونية أو الضوابط الاجتماعية أي مرتكز في بنيته العقلية والنفسية». ويقول بوقوشوش إنّ بعض تلك الجرائم ترتبط بالاضطرابات النفسية والعقلية، وهي ذات مؤشرات مقلقة للصحة النفسية والعقلية في المجتمع المغربي. ويعزو السبب إلى قلة المستشفيات المتخصصة، وإحجام الكثيرين عن طلب العلاج بسبب الوصمة الاجتماعية التي ترتبط بالأشخاص الذين يعانون اضطرابات نفسية وعقلية، في ظل تنامي التنمر الاجتماعي. ويلفت إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) كان قد كشف أن المسح الوطني للسكان من سن 15 عاماً وما فوق، أظهر أن 48,9 في المائة من المغاربة يعانون أو قد سبق لهم أن عانوا اضطراباً نفسياً أو عقلياً في فترة من فترات حياتهم. من جهته، يرى الباحث في علم الإجرام، رشيد بوعبيد، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن الأسباب التي تقف وراء الجرائم البشعة التي تثير مستوى من الفزع وعدم الاستقرار داخل المجتمع متعددة ومتنوعة، منها ما يرتبط بالأفراد الجناة مقترفي الأفعال الجرمية، ومنها ما يتعلق بالضحايا والمحيط القريب. ويوضح أن مرتكبي تلك الجرائم البشعة غالباً ما تتميز شخصيتهم بنوع من الاضطراب وعدم الالتزام، كما ترتبط بما عاشوه من ضغوط الحياة والوضعية الاجتماعية المتسمة بنوع من التفكك وضعف التماسك والتواصل بينهم وبين محيطهم القريب، وكذلك بضغوط العمل والبطالة. ويلفت إلى أن ضحايا تلك الجرائم البشعة قد يشكلون عوامل مساهمة في وقوعها مباشرة أو غير مباشرة، إذ قد ترتبطهم بمرتكبيها علاقة يمكن وصفها بشكل عام بالتشنج والنفور والرفض المتراكم. كما يشكل المحيط العام المرتبط بضغوط المعيشة والاستهلاك وضعف القدرة الشرائية والازدواجية في ما يخص القدوات التي يتخذونها، والازدواجية بين الانفتاح والمحافظة، أحد الأسباب التي تساهم في حدوث تلك الجرائم البشعة التي تخلق نوعاً من الفزع والشك في منظومة القيم عامة ومعايير وقواعد العيش المشترك، التي تصبح محل تساؤل من خلال شك الناس في القيم التي تؤطر مجتمعهم، بحسب بوعبيد.

بعض الجرائم المرتكبة ترتبط بالاضطرابات النفسية والعقلية

الجريمة خليط من الدوافع المرتبطة بالقيم والتربية

شهدت مؤشرات الإجرام العليف تراجعاً في البلاد (فضل سنا/ فرانس برس)